الأمم المتحدة

E/CN.5/2005/NGO/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 December 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والأربعون

٩ - ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع ذو الأولوية: استعراض مواصلة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة

بيان مقدم من الرابطة الدولية لمساعدة المسنين، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.5/2005/1.

** ورد هذا البيان عقب تاريخ الموعد النهائي المحدد.

200105 180105 04-66807 (A)
0566807

تكتسي سنة ٢٠٠٥ صبغة خاصة بالنسبة لكل سكان العالم، أغنياء وفقراء.

فهذه السنة ليست فقط فرصة سانحة لرصد مواضع القصور، بل هي أيضا مناسبة لشحذ الهمم مجددا وتجديد الالتزام بالتنمية التي محورها الإنسان وبإحقاق حقوق الإنسان، تماشيا مع روح الاتفاقات الدولية والإقليمية المتعاقبة. إنها سنة للقضاء على الفقر ولتقديم معونة أكبر وأفضل يستفيد منها بشكل ملموس أكثر الناس فقرا؛ سنة لاستحداث ''برنامج من أجل أفريقيا''، برنامج جديد غايته دعم القارة السمراء لتجد طريقها إلى القوة والازدهار ولتجديد الالتزام بالأهداف المتوخاة لعام ٢٠١٥.

إن انعقاد الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية مناسبة لاستعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك ما يتعلق بالالتزام الثاني الذي ينص على ''القضاء على الفقر في العالم، باتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وممارسة التعاون الدولي باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية واقتصادية للبشرية''. وقد اقترحت[(١)] الرابطة الدولية لمساعدة المسنين منذ خمس سنوات مضت أن يقاس النجاح في تحقيق أهداف قمة التنمية الاجتماعية بمدى استفادة المسنين الأكثر فقرا، نساء ورجالا، من الالتزامات المنبثقة عن القمة. وقد سُجل بعض التقدم في هذا الصدد. وزادت خطة عمل مدريد الدولية لعام ٢٠٠٢ المتعلقة بالشيخوخة على التزامات قمة التنمية الاجتماعية مؤكدة حق المسنين نساء ورجالا في التنمية وبرامج مكافحة الفقر والمشاركة وإبداء الرأي والضمان الاجتماعي والإدماج الاجتماعي وعدم التعرض للإساءة أو التمييز وكذا العمل والرعاية الصحية المدعمة والخدمات الأساسية كتوافر الماء والصرف الصحي.

وعلى الرغم من ذلك، يذكرنا استعراض نتائج القمة أن الكثير لم يتحقق وأن لا مجال لتضييع الوقت. فالفوارق الكبيرة في مستوى الدخل لم تتغير والاستبعاد الاجتماعي مستمر. ولم تتحقق الأهداف المتمثلة في تعزيز مساواة الفقراء بغيرهم، بمن فيهم الفقراء المسنون من الجنسين، وفي التمكن من الحصول على الوظائف والاستفادة بالفرص. ولا يزال الفقراء من مختلف الأعمار في بلدان عديدة يعانون من الفقر، بل إنهم يزدادون فقرا حتى في ظل النمو الاقتصادي. ويلاحظ بوجه خاص أن أعداد الذين يعيشون في ظل الفقر المزمن والاستبعاد الاجتماعي، وهم الأقل استفادة من النمو الاقتصادي والتنمية، ما فتئت تزيد.

ويعاني حاليا سكان أفريقيا جنوب الصحراء من الفقر المزمن بنسبة واحد من كل ستة أفراد. ومن الملامح الرئيسية للفقر المزمن مدته وصعوبة الخروج منه وانتقاله من جيل

(١) الرابطة الدولية لمساعدة المسنين: التضامن بين الأجيال في سنة ٢٠٠٠؛ الطريق نحو مجتمع لكل الأعمار (HAI 2000 Intergenerational Solidarity; the key to a society of all ages).

لآخر. والفقر المزمن يمس الكبار والصغار بشكل خاص، حيث يمثل هؤلاء الأغلبية من بين تسعمائة مليون شخص قد يظلون فقراء حتى ولو تحققت الغايات الإنمائية للألفية مع حلول عام ٢٠١٥.

ويندرج ضمن فئة الأفراد الذين يعانون من فقر مزمن الفئات الاجتماعية التي تدخل ضمن الاهتمامات الخاصة للجنة التنمية الاجتماعية، أي المسنون من الجنسين والأطفال والعاطلون الشباب والنساء والمعوقون والمهاجرون والمحرومون ومن لا تلحظهم عين ولا يشملهم عد. ومن هذه الفئة أيضا الأيتام والأطفال الضعفاء والقائمون على رعايتهم من المسنين الذين يصارعون فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ففي أجزاء من أفريقيا، يعيش ٦٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة عشرة مع أشخاص مسنين يقومون على رعايتهم. ويفتقر هؤلاء للخدمات الأساسية التي تشكل حقا من حقوقهم وللمزايا التنموية التي أقرتها مؤتمرات القمة المتتالية.

ويتعين على الحكومات وممثلي المجتمع المدني ومنظماتهم أن يطرحوا على أنفسهم أسئلة شائكة تتعلق ليس فقط بالأسباب التي تحول دون تحقيق الاستفادة المرجوة من التنمية للأفراد الذين يعانون من الفقر المزمن، بل أيضا بالكيفية التي تصل بها إليهم ثمرات البرامج المعتمدة في أعقاب الاستعراضات المختلفة.

ولهذا السبب تدعو الرابطة الدولية لمساعدة المسنين إلى التزام عالمي بمزيد من الحماية الاجتماعية للدفع قدما بتحقيق غايات القمة الاجتماعية. فثمة حاجة لبرامج جديدة تعنى أساسا بالفقراء وتقف إلى جانبهم لتحقيق هدفي الإنصاف وإعادة التوزيع وهما من أهداف حقوق الإنسان، فضلا عن إيلاء الاهتمام لأشد الناس فقراً.

وثمة دلائل متزايدة على أن توفير الحماية الاجتماعية بمعنى الاهتمام بالصحة والتعليم، وبخاصة توفير مدفوعات نقدية في شكل معاشات تقاعدية لكبار السن ومنح للأطفال، لا يستجيب فحسب لأولويات الفقراء وإنما يساعد أيضا على تعزيز حقوق الإنسان والإدماج الاجتماعي وتلبية حاجات أفقر الفقراء.

إن من شأن توفير دخل منتظم يُعول عليه، حتى ولو كان ضئيلا، أن يقلص الفقر ويمكن الفقراء من الاستفادة من مزايا التنمية، مثل الصحة وتوافر الماء والتعليم وحسن التغذية وهلم جرا، ومن العناية بالأطفال الموجودين تحت رعايتهم فضلا عن العناية بأنفسهم. فعلى سبيل المثال، بدا من خلال برنامج نموذجي تديره الوكالة الألمانية للتعاون التقني بتعاون مع حكومة زامبيا أن المواظبة على الدراسة والتغذية قد تحسنا منذ بدء تقديم مورد مالي شهري قيمته ٦ دولارات تقريبا، أي ما يعادل كيسا من الذرة وزنه ٥٠ كلغ.

وتدعو الرابطة الدولية لمساعدة المسنين إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتوفير موارد مالية للفقراء كجزء من أية استراتيجية وطنية للحد من الفقر. ومن شأن هذه الخطوة أن تمكن الحكومات من إعداد برامج جديدة ورفع مستوى البرامج الحالية الخاصة بتقديم موارد نقدية لصالح أفقر الفقراء، وجمع الشواهد واستخلاص الدروس من النظم القائمة. وثمة حاجة لإيجاد دعم دولي للبلدان التي اعتمدت أو تريد أن تعتمد نظما لزيادة الحماية الاجتماعية وتوفير الموارد النقدية ونظم المعاشات الاجتماعية، ومن هذه البلدان نيبال وبوليفيا وبنغلاديش وإثيوبيا وقيرغيزستان وموزامبيق وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا.

ولعل التحرك العالمي في موضوع الحماية الاجتماعية يسير بعيدا للنهوض بتنفيذ البلدان المانحة والمستفيدة لالتزاماتها تجاه أشد الناس فقرا فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبالتالي يساعد على المضي قدما بالتزامات القمة الاجتماعية وتطويرها بطرق محددة ملموسة. فكل المواطنين في جميع البلدان، أيا كان عمرهم أو نوع جنسهم أو انتماؤهم العرقي أو قدرتهم، يجب أن ينالوا حقوقهم في التعليم والصحة والدخل المنتظم عندما يتقدم بهم العمر.

فهذا التحرك كفيل بأن يحقق الرغبة التي أبداها عام ٢٠٠١ السيد ك. ي. أمواكو، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث قال: ”إن الحكم الرشيد معناه احترام حقوق المواطنين وإحقاقها. وفيما يخص الشراكات الدولية، فنحن ننوي إنشاء اتفاق يمكن بموجبه للحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية أن يفوا معا بالتزاماتهم نحو مواطني العالم الأكثر فقرا“.